المرجئـــة

رؤية منهجية

الدكتور/ عبد المقصود حامد عبد المقصود

قسم العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين:

"يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب"

والصـــلاة والســـلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله النبى العربى الأمين المبعوث رحمة للعالمين.

صـــلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه وهديه إلى يوم الدين.

وبعـــــد:

فهذا بحث أردت من خلاله أن ألقى الضوء على "المرجئة" من خلال رؤية منهجية خاصة.

والله أسأل أن يكون من وراء القصد، وهو المستعان.

د. عبد المقصود حامد عبد المقصود
قسم العقيدة والفلسفة
كلية أصول الدين - القاهرة

المرجئـــــة

مبدئـياً نقـول: إن فرق الإسلام كأهل السنة، والمعتزلة، والشيعة، والخـوارج يجمـع أصحاب كل منها قاسم مشترك. هذا إن لم تكن قواسم مشتركة وبناء عليه يصنف معتقدها تحت فرقة دون أخرى فيقال مثلاً: هذا من أهل السنة، وهذا من أهل الاعتزال..إلخ.

أمـا المرجـئة فـإن الأمر فيها ليس كذلك، حيث إن المعتقد الذى وصـف مـن خلالـه فرد بأنه مرجئ قد يكون مختلفاً حقيقة ومعنى عن المعـتقد الذى وصف به فرد آخر أنه مرجئ كذلك. فلو قيل: إنهم يرجئون العمل عن الإيمان.

فليسـوا كلهـم كذلك. وإن قيل: إن لازم معتقدهم أنه لا تضر مع الإيمـان معصـية فليسـوا كلهم كذلك. ولو قيل: إنهم يرجئون الحكم على مرتكـب الكبـيرة إلى يوم القيامة فليسوا كلهم كذلك. مما يجعل بحق فرقة المرجـئة ذات طبيعة خاصة جديرة بالدراسة والاهتمام وهذا ما حاولت - بعون الله - تبيينه على نحو ما يلى:

أولاً: ما معنى الإرجاء؟

شئ طبيعى أن يبدأ التكلم ببيان معنى الإرجاء الذى جاء فيه أنه:

١- بمعنى إعطاء الرجاء بناء على من كان يقول منهم: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

٢- وبمعـنى التأخـير كما فى قوله تعالى: "**أرجه وأخاه**" أى: أمهله وأخره.

ويدخل تحت هذا المعنى من كانوا يقولون: بتأخير العمل عن النية والعقد[١].

ومـن كانوا يقولون: بتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، علـى النقـيض من الوعيدية، ومن قالوا: بتأخير على - رضى الله عنه - عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، على المقابل للشيعة[٢].

---

(١) راجع فى هذا القول: البغدادى: الفرق بين الفرق - صـ١٩٠ ، والشهرستانى: الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٥.

(٢) الشهرستانى: المصدر المذكور "بتصرف".

ثانياً: فرق المرجئة:

إن الشيخ أبا الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٣٠هـ، عندما شرع فى التكلم عن المرجئة انطلق من بيان اختلافهم فى الإيمان فذكر لهم اثنتى عشـرة فـرقة دون التفرقة بين خالصة فى الإرجاء وغير خالصة ودون إسناد بعض هذه الفرق لأصحابها اكتفاء بقوله: "يزعمون" كما هو حاله فى بيان الفرقة الأولى منها[١].

والشـيخ الـبغدادى: عبد القادر بن طاهر المتوفى سنة ٤٢٩هـ، ذكـر للمرجئة ثلاثة أصناف هى: مرجئة القدرية: كأبى شمر، ومحمد بن شـبيب البصرى، ومرجئة الجهمية: كجهم بن صفوان والمرجئة الخالصة وضـابطهم عنده - أنهم أخروا العمل عن الإيمان مع عدم قولهم فى القدر بمذهـب القدرية "المعتزلة" أو بمذهب جهم بن صفوان "الجبرية" وذكر أن هـذا الصنف من المرجئة خمس فرق هم: اليونسية، والغسانية، والتومنية، والثوبانية، والمريسية[٢].

والشيخ الشهرسانى (محمد بن عبد الكريم) المتوفى سنة ٥٤٨هـ، ذكر إضافة لما ذكره الشيخ البغدادى من أصناف المرجئة نوعاً رابعاً هم: مرجـئة الخـوارج ولكن لم يمثل لهم بأحد ولم يتعرض لشئ من أقوالهم، وعـد المرجـئة الخالصة خمس فرق هم: اليونسية، والعُبيدية، والغسانية، والثوبانية، والتومنية.

ويلاحظ فى هذا أنه انفرد عن الأشعرى بجعل الغسانية فرقة بينما اكـتفى الأشعرى بذكر مقالة "غسان"، فى ذيل التحدث عن الفرقة التاسعة عـنده. وفى الوقت الذى لم يذكر فيه الشهرستانى المريسية كفرقة - حيث اكـتفى بذكـر أقوالها ضمن التحدث فى فرقة التومنية - عدها الأشعرى، والـبغدادى فـرقة. كما يلاحظ أن عدد الفرق وصل عند الأشعرى اثنتى عشـرة فرقة نظراً لأنه ذكر الفرق المرجئة دون تقسيم إلى خالصة وغير خالصة - كما أشير إليه آنفا-.

والآن إلى بيان أبرز الفرق المرجئة:

---

(١) يراجع مقالات الإسلاميين - جـ١ - صـ٢١٣ وما بعدها.

(٢) الفرق بين الفرق - صـ١٩ ، ١٩٠-١٩٥.

بمشـيئة الله تعالى سيكون عرضنا لفرق المرجئة من خلال منهج فيه:

نعرض أولاً ما عده العلماء الثلاثة المذكورون فرقاً ثم ثانياً ما عده اثنان منهما وثالثاً ما عده أحدهم فقط. وعليه جاء الترتيب الآتى:

الصنف الأول:

(أ) اليونسية: وهم أتباع يونس بن عون الشمّرى أو النميرى[١].

وكانوا "يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له - وهو تـرك الاستكبار عليه، والمحبة له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شـئ مـا لـم تقم عليه حجة الأنبياء، وإن كانت قامت عليه حجة الأنبياء، فالإيمـان الإقرار بهم، والتصديق لهم"[٢]، "ومعرفة ما جاء من عندهم فى الجملـة من الإيمان وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته"[٣].

وعلـيه فإن الإيمان - عند هؤلاء - معرفة بالقلب وإقرار باللسان، وتفسـير الخضـوع هنا بمعنى ترك الاستكبار خاصة يفسره الشهرستانى بقوله: "وزعـم - يقصـد يونس - أن إبليس كان عارفاً بالله وحده غير أنه كفر باستكباره عليه **"أبى واستكبر وكان من الكافرين"**[٤][٥].

وجملـة "ما لم تقم عليه حجة الأنبياء" تفيد أن معرفة الله هذه كانت علـى مبـنى عقلى بمعنى أن الإيمان - عندهم - واجب بخصاله المذكورة حـتى قبل ورود الشرع به فإن أقام الرسول الحجة على هذا الإيمان كان الإيمـان بمـا جـاء به الرسول من حجة وشرع جملة داخلاً فى خصال

---

(١) ذكره الشهرستانى دون نسب فاكتفى بقوله: يونس بن عون، والأشعرى نسبه إلى شمر نسبة إلى بلد من أعمال كسكر وهو بين واسط والبصرة - راجع السمعانى - جـ٣ - صـ٢٩٧ - ط بيروت، ونسبه البغدادى إلى نُمير بن عامر بن صعصعة - السمعانى - جـ٥ - صـ٥٢٧، فالأشعرى نسبه إلى بلدته والبغدادى نسبه إلى قبيلته.

(٢) مقالات الإسلاميين - جـ١ - صـ٢١٤، ٢١٥.

(٣) الفرق بين الفرق - صـ١٩١.

(٤) الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٥.

(٥) سورة البقرة - آية ٣٧.

الإيمـان بمـا جـاء به الرسول من حجة وشرع جملة داخلاً فى خصال الإيمـان الواجبات أما معرفة تفصيل ما جاء به الرسول فليس من خصال الإيمان.

والإقـرار باللسـان، ثم الإيمان بما جاءت به الرسل - بعد إقامة الحجة - جملة لم يتعرض له الشهرستانى وقت بيانه لهذه الفرقة[١].

ونلاحـظ بوضوح أن العمل - بناء على هذا - خارج عن حقيقة الإيمـان وترتـب هـذا على القول أنهم: "لم يجعلوا الإيمان متبعضاً، ولا محتملاً للزيادة والنقصان[٢]"، مطلقاً.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه عند كل فرقة هو: ما حكم مرتكب الكبيرة دنيا وأخرى؟

مـا اسـتفيد فقـط ممـا ذكره البغدادى - هنا - أنه ليس بكافر، والأشـعرى عـندما ذكر اختلاف المرجئة فى تخليد الكفار فى النار، وفى فجار القبلة، وفى الصغائر والكبائر لم يسند إلى اليونسية شيئاً وذكر معظم الأقوال مرسلة[٣].

أمـا الشهرسـتانى فبعد أن ذكر خصال الإيمان - عندهم - قال: "فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك من الطاعة فليس مـن الإيمان، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً، واليقين صادقاً" فهذا تصريح يفيد بأنه لا تضر مع الإيمان معصـية ولا تنفع مع الكفر طاعة، وهذه المقولة المشهورة مستفادة ضمناً من أقوال هذه الفرقة "والمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته لا بعمله وطاعته"[٤].

ولكـن الذى حدث أن الشهرستانى جاء بين ثنايا هذا الكلام بجملة تقول: " ومن تمكن فى قلبه الخضوع لله والمحبة له على خلوص ويقين لم يخالفـه فى معصية، وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه وإخلاصه" وكمـا نرى فهى جملة قلقة إبان بيان رأى اليونسية هنا حيث إنها تشير إلى أن الطاعة تأتى تبعية تلقائية للإيمان اليقينى. ولكنا نقول:

---

(١) راجع: الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٥.

(٢) الفرق بين الفرق - صـ١٩١، والمقالات - جـ١ - صـ٢١٥.

(٣) نفسه - صـ٢٢٩-٢٣١.

(٤) الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٥، ١٢٦.

إن المتواتر عليه أن اليونسية يؤخرون العمل عن الإيمان وهذه الجملة فقط تشير إلى ما عليه بعض الناس من حال؛ حيث إن اليونسية لم يدخلوا الأعمال فى خصال الإيمان وصرحوا قبلاً بأن ترك العمل لا يوقع الإنسان فى العذاب الأخروى ولا يمنعه من دخول الجنة وعليه فإن الارتباط اللزومى بين الإيمان اليقينى وحتمية الطاعات غير وارد عندهم حيث جاء بعد ما قيل مباشرة قولهم: "وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه وإخلاصه" فليتأمل.

وبناء على هذا لا نميل إلى ما ذكره أحد الباحثين فى هذه الفرقة ناظراً إلى الجملة التى وقفنا معها معلقاً بقوله: "رجع الأمر بهذه الفرقة إلى اعتبار العمل – لكن لا كجزء أساسى من حقيقة الإيمان، وإنما بصدوره عن الإيمان – الذى اصطلحت عليه – صدوراً طبيعياً وعندى أن هذه نظرة مثالية تدق على فهم العامة .. وهى فى نفس الوقت ترتفع بمستوى الإيمان .. فلعمرى لقد كانت النظرة إلى هذه الفرقة .. على النقيض مما كانت تستحقه .."[1]

نقول: إن لدينا ثوابت تناقلتها كتب التاريخ المتخصصة بينت بجلاء موقف هذه الفرقة من قضية الإيمان والعمل. ولا نتصور ترك هذه الثوابت جميعها ثم النظر إلى جملة انفرد بها الشهرستانى أخذت ما بعدها من جمل بيمينها ما أعطته لنا هذه الجملة بشمالها. ولكى تتحدد معالم النظرة إلى هذا نكرر ما قلناه آنفاً وهو، ما حكم هذه الفرقة على الإنسان الذى تتحقق فيه خصال الإيمان المذكورة ثم يترك العمل؟ لم ينقل أحد عنهم قولهم بأن إيمانه ينقص وكذلك لم ينقل عنهم قولهم إن يقينية الإيمان وإخلاصه يلزم عنها ضرورة عدم المعاصى ومن ثم تحقيق الطاعات. وعليه نقول: إن هذه النظرة من باحثنا لهذه الفرقة نظرة مثالية. غلب على صاحبها حُسن الظن فجزاه الله عنها خيراً.

(١) فضيلة أ.د. يحى هاشم فرغل – جوانب التفكير فى العقيدة الإسلامية – الكتاب الأول – صـ٢٥٨، ٢٥٩ – ط مجمع البحوث – سنة ١٩٧٢م.

(ب) الثوبانية: هم أصحاب أبى ثوبان المرجئ.

ينقل عنهم الأشعرى أنهم: "يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله، وما كان لا يجوز فى العقل إلا أن يفعله، وما كان جائزاً فى العقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان"[1].

ويقول البغدادى فيهم: "إنهم أتباع أبى ثوبان المرجئ الذى زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله" ويواصل بمثل ما قاله الأشعرى ويعلق عليهم بقوله إنهم: "فارقوا اليونسية والغسانية بإيجابهم فى العقل شيئاً قبل ورود الشرع به".

ونقول: إن حال اليونسية من العقل ما بيناه آنفاً، وأيضاً فإن إدخال الثوبانية الواجب العقلى ضمن حقيقة الإيمان – عندهم – غير مقتصر على قبليته للشرع فهو باق كخصلة إيمانية حتى بعد ورود الشرع، كما هو حال وجوب الصلاح والأصلح، أو العدل، جاء الشرع ولم يوجبه وأوجبته عقول قوم، والواضح أن الثوبانية يجعلون الوجوب العقلى هو الأساس فى مبنى الإيمان فالعقل – عندهم – هو الموجب للإقرار بمعرفة الله وبرسله وبكل واجب عقلى مطلقاً، ولم يرد فى حقيقة الإيمان عندهم ما يشير إلى الاعتماد على الشرع فى هذا المقام، وليس لقضية العمل ذكر عندهم على ما لم يذكره الأشعرى، والبغدادى، والشهرستانى.

(جـ) التومنِيَّة: هم أصحاب أبى معاذ التومنى، ويسميها الشهرستانى كذلك "المُعاذية".

ويزعم هؤلاء أن الإيمان ما عصم من الكفر وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافراً والإمام الشهرستانى ينفرد ببيان هذه الخصال وهى:

"المعرفة – والتصديق، والمحبة، والإخلاص، والإقرار بما جاء به الرسول[2]".

ويقول التومنية: "وكل طاعة إذا تركها التارك لم يجمع المسلمون على كفره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان .. إن كانت فريضة يوصف بالفسق فيقال إنه فسق ولا يسمى بالفسق ولا يقال فاسق وليس

(١) المقالات – جـ١ – صـ٢١٦.
(٢) الملل والنحل – صـ١٢٨.

تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم يكفر، وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله .. وإن تركها غير مستحل لتركها متشاغلاً مسوفاً .. فليس بكافر .. ولكنا نفسقه[١]" كما نرى فإن هذه الفرقة تتميز بشئ من الوضوح والتفصيل فى معالجة مسائل هامة، فهم يجعلون الإقرار بفرائض الشريعة جزءاً من الإيمان مندرجاً تحت خصلة الإقرار بما جاء به الرسول وعليه فمن جحد فرضاً شرعياً كان كافراً ومن ترك فرضاً لهواً وتسويفاً فهو فسق ويفرقون فى هذا بين الوصف والتسمية فيقولون إنه موصوف بالفسق في كذا بمعنى أن الفسق عنده محدد بشئ معين فهو فسق فى الصلاة أو فسق فى الزكاة وهكذا ولا يلزمه الفسق كصفة عامة أو مسمىً عام فلا يقال إنه فاسق أى على الإطلاق ونلحظ أنهم فى الوقت الذى يقررون فيه أن الكبائر لا تخرج صاحبها عن الإيمان ما دام لم يكفر فهم يحكمون عليه بالفسق فيما ترك من فريضة وعليه فهذه الفرقة لا ترجئ الحكم على مرتكب الكبيرة إلى يوم القيامة فلم تتركه بلا حكم مطلقاً.

فهم فقط لم يدخلوا الأداء العملى للفرائض ضمن حقيقة الإيمان، أدخلوا الإقرار بهذا ولم يدخلوا العمل به فأخروا العمل من هذا الجانب.

الصنف الثانى:

(أ) المريسية: عدها فرقة كل من الإمامين: الأشعرى، والبغدادى.

وهم أصحاب بشر المريسى الذى كان يقول: إن الإيمان هو التصديق بالقلب وباللسان جميعاً. ويزيد البغدادى أن بشراً كان فى الفقه على رأى أبى يوسف القاضى غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضللته الصفائية، ولما وافقوا - أبو بشر وأتباعه - فى القول بأن الله تعالى خالق أكساب العباد وفى أن الاستطاعة مع الفعل أكفرته المعتزلة فى ذلك فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً[٢]"

---

(١) انظر: المقالات - جـ١ - صـ٢٢١، ٢٢٢، والفرق بين الفرق - صـ١٩٢.

(٢) انظر: المقالات - جـ١ - صـ٢٢٢، والفرق بين الفرق - صـ١٩٢، ١٩٣.

واتفق بشر وابن الراوندى على أن الكفر هو الجحود والإنكار والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر فى نفسه ولكن علامة على الكفر[١].

وبناء عليه فلو أن أحداً سجد لشئ من هذا وأعلن أنه مؤمن بالله ولكنه يسجد لهذه الأشياء حباً لها فإيمانه صحيح عندهم - فتأمله -.

(ب) الغسانية: وعدها فرقة كل من البغدادى، والشهرستانى، وهم أصحاب غسان الكوفى.

وفى شرح عقيدتهم يبين الشهرستانى أن الإيمان عندهم هو: "المعرفة بالله تعالى وبرسوله والإقرار بما أنزل الله وبما جاء به الرسول فى الجملة دون التفصيل والإيمان لا يزيد ولا ينقص[٢]"، ويزيد البغدادى فى بيان الإيمان عندهم: "المحبة لله وتعظيمه، وترك الاستكبار عليه وقال إن الإيمان عندهم يزيد ولا ينقص[٣]"، ونرى أن فى زيادة الإيمان أو نقصانه عند هؤلاء يتعارض البغدادى مع الشهرستانى، فالبغدادى يؤكد على أنهم يقولون بأن الإيمان يزيد ولا ينقص بينما تعرض الشهرستانى كذلك لمقالة الإمام أبى حنيفة ولكن بين أن مفهومها فقط هو الذى يختلف عنه لدى الغسانية، وجاء فى طبعة المقالات المتداولة أن غسان هذا كان يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأشار محقق الكتاب بأن فى الأصول ما نصه: "أنه يزيد ولا ينقص[٤]"

ونحن نميل إلى رأى الشيخ البغدادى فنقول معه إن الغسانية يعتقدون بأن الإيمان يزيد ولا ينقص. ولا يكون لهذه الزيادة مفهوماً إلا عن طريق زيادة معرفية الإيمان ويقينيته حيث إنهم يعتبرون ما وراء هذا - من الفرائض والمعتقدات - ليس من الإيمان فى شئ.

---

(١) الشهرستانى - جـ١ - صـ١٢٨.

(٢) الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٦.

(٣) الفرق بين الفرق - صـ١٩١.

(٤) المقالات - جـ١ - صـ٢٢١ وهامشها.

الصنف الثالث:

(أ) **العُبيديـــــة:** هم أصحاب عُبيد المكتئب.

ولـم **أجـد** لعبـيد هذا ذكراً - فيما أعلم - لدى كل من الأشعرى والـبغدادى، وعدها الشهرستانى من الفرق المرجئة الخالصة ويحكى عنه أنه قال: "ما دون الشرك مغفور لا محالة، وأن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات[١]"

إن هـذا المذهب لم ينقل عنه فى بيان خصال التوحيد شئ إلا أنه: عدم الشرك وعليه يمكن أن يكون الإيمان قلبياً فقط فليس الإقرار باللسان - علـى هـذا - مشروطاً أما الأعمال فإنه يتعامل معها من باب لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة.

وبهذا النقل الموجز المختصر كانت هذه الفرقة جديرة بأن لا يفرد لها عد خاص مع الفرق المرجئة الخالصة ولعل سكوت الإمامين الأشعرى والبغدادى عن هذه الفرقة لا يرجع إلى عدم معرفتهما بها، ولكن يرجع إلى عدم تناولها لمسائل الإيمان بالقدر الذى تناولته الفرق الأخرى.

(ب) **النجاريـــــة:** أتباع الحسين بن محمد النجار.

انفـرد الأشـعرى بعدهم **من** فرق المرجئة ولم يذكر الشهرستانى شـيئاً عنهم وحكى البغدادى مقالاتهم فى فصل خاص دون أن يدخلهم فى الفرق المرجئة.

وكـانوا: "يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائضه المجـتمع عليها والخضوع له بجميع ذلك والإقرار باللسان فمن جهل شيئاً مـن ذلك فقامت به عليه حجة أو عرفه ولم يقر به كفر". وقالوا: لابد من وقـوع الخصال الإيمانية كلها حتى تكون الطاعة "لأن الله عز وجل أمرنا بالإيمـان جملة أمراً واحداً ومن لم يفعل ما أمر به لم يُطع"، وقالوا كذلك: "إن الإنسـان لا يكفر بترك خصلة واحدة" وطبيعى أن المقصود عندهم هو فعل الإقرار والمعرفة.

---

(١) الملل والنحل - جـ١ - صـ١٢٦.

كمـا قرروا أن الإيمان يزيد ولا ينقص وأن الناس يتفاضلون فيه ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقاً من بعض[١].

ونلمـح بوضـوح أن عد هذه الفرقة من المرجئة له مسوغ ظاهر حيـث إنهـم أخروا العمل عن الإيمان، ولا يفوتنا بيان أن الإمام البغدادى شـارك الأشـعرى فى حكاية هذه المقولات عن النجارية وبين أيضاً أنهم يجمعـون بين القول ببعض ما قال به القدرية وببعض ما قال به أهل السنة فقال:

"قد وافقوا أصحابنا فى أصول ووافقوا القدرية فى أصول وانفردوا بأصـول لهـم فالذى وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا: بأن الله تعالى خالق أكسـاب العـباد وأن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يحدث فى العالم إلا ما يـريده الله تعـالى ووافقونـا أيضاً فى أبواب الوعيد وجواز المغفرة لأهل الذنوب .. وأما الذى وافقوا فيه القدرية فنفى علم الله تعالى وقدرته وحياته وسـائر صـفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار والقول بحدوث كلام الله تعـالى، وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية[٢]"، ونفى هذه الفرقة لعلم الله نفى للقدر.

ولأنهـم لم يخرجوا بهذا عن القدر فقالوا فيه بقول المعتزلة، وقالوا بتأخـير العمـل، فعلـى مـنهج الشيخ البغدادى نفسه يدخلون فى القدرية المرجـئة ولعل ما حكاه من تكفير القدرية وأهل السنة معاً لهم أبعدهم عن دائرة الإرجاء فى الصنف المشار إليه.

أما الأشعرى فلقد عدهم مرجئة لما قالوه عن الإيمان وتأخير العمل على نحو ما ذكر.

---

(١) يراجع فى هذا: المقالات - جـ١ - صـ٢١٦، والفرق بين الفرق - صـ١٩٦.

(٢) الفرق بين الفرق - صـ١٩٦.

(جـ) الكرامية: أصحاب محمد بن كرام، مشهور فى الإسلام بأنه من أهل التجسيم.

لم يعدهم كل من البغدادى والشهرستانى من المرجئة فى شئ.

ولكن الشيخ الأشعرى عدهم ضمن المرجئة فقال: "والفرقة الثانية عشر من المرجئة محمد بن كرام" وحكى مقولاتهم فى الإيمان والتى زعموا فيها أنه: "هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شئ غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة .."[1].

ونذكر هنا أن قول هذه الفرقة بأن الإيمان إقرار باللسان فقط دون القلب هو على النقيض تماماً من جميع من ذكرناهم من فرق المرجئة التى قالت بالإيمان القلبى وزعم الكرامية أن المنافقين فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة يبطله قول الله تعالى:

"**إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**"، فهم لم يكونوا مؤمنين على الحقيقة بل كانوا كاذبين على الحقيقة. وغير هذا شواهد كثيرة من القرآن والسنة ليس المقام مقام سردها، وحسبى أن الكرامية بهذا هم من أولئك المنافقين.

(د) الجهمية المرجئة: وهم أصحاب جهم بن صفوان:

ممن قالوا: بالإرجاء فى الإيمان وبالقدر فى الأعمال على مذهب جهم، فهم كما يقول البغدادى من جملة الجهمية بمعنى أنهم جهمية مرجئون[2].

وعدهم الشهرستانى من الفرق المرجئة مبيناً أنهم:

"زعموا أن الكفر بالله هو الجهل به .. وأن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لا يكفر، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله

(١) المقالات – جـ١ – صـ٢٢٣.
(٢) يراجع: الفرق بين الفرق – صـ١٩٠.

فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا فى القلب فقط دون غيره من الجوارح[1]".

وكما هو واضح فإن أقوال هذه الفرقة من أخطر الأقوال – مطلقاً – فى الإرجاء حيث إنهم يقولون بالإيمان القلبى فقط وعليه فلا يضر الظاهر حتى ولو تهوّد أو تنصر بل وصل الأمر بهم لدرجة أن معلن الارتداد والمقر به بلسانه يظل مؤمناً لو كان قلبه – فقط – مؤمناً وفى هذا ما لا يخفى من فتح الأبواب على مصاريعها لا نقول للفساق فقط بل للكفار كذلك ليتكلموا باسم الإيمان.

(هـ) القدرية (المعتزلة) المرجئة:

وهم الذين قالوا بالإرجاء فى الإيمان وبالقدر على مذهب المعتزلة: غيلان، وأبو شمر، ومحمد بن شبيب البصرى، والصالحى[2].

١ – الصالحية: هم أتباع صالح بن عمر المعروف بصالح قبّه والمكنى بأبى الحسن.

وعدها الأشعرى فرقة وجعلها الشهرستانى ضمن مرجئة الفرق، وكانوا يزعمون أن المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط .. وأن قول القائل:

إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر وذلك أن الله سبحانه وتعالى أكفر من قال ذلك .. وزعموا أن معرفة الله هى المحبة وهى الخضوع لله .. وأنه لا يؤمن بالله – إذا جاء الرسول – إلا من آمن بالرسول .. وزعموا أن الصلاة ليست بعبادة .. والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص[3]".

وهذه الفرقة كما نرى أضافت على الجهمية أن القول بالتثليث وما شابهه لا يصدر إلا من كافر، وكذلك الكفر بالرسول، وشيئاً آخر هاماً ذكره الشهرستانى وهو أنهم عرفوا الإيمان بأنه: "هو المعرفة بالله تعالى على الإطلاق وهو أن للعالم صانعاً[4]"، فجعلوا بهذا المعرفة العقلية بإثبات

(١) المقالات – صـ٢١٤.
(٢) راجع: الفرق بين الفرق – صـ١٩٣، والملل والنحل – جـ١ – صـ١٢.
(٣) المقالات – صـ٢١٤، والفرق بين الفرق – صـ١٩٤، ١٩٥.
(٤) الملل – جـ١ – صـ٢٩.

صانع للعالم داخلة فى حقيقة الإيمان بل إن الإمام الشهرستانى يصرح فى هـذا المقـام بمـا هو أشمل وهو أن صالح وأصحابه كانوا يضيفون إلى الإيمان، الإيمان بكل ما لا يجوز فى العقل إلا أن يفعل وما جاز فى العقل تركه فليس بإيمان، بمعنى أنه القول بتلك المقالة التى سردناها من قبل عند الثوبانية فيقول الشهرستانى إن كلاً من غيلان وأبى شمر ومحمد بن شبيب وصـالح فيه، يقولون بها[١]، وبناء على هذا فهم يبنون إيمانهم على قاعدة عقلية أكثر منها شرعية ونلمح فى هذا آثار المنهج الاعتزالى بوضوح. مع مراعاة أن الشهرستانى انفرد بهذا النقل دون الأشعرى، والبغدادى.

٣- **الغيلانيـــة:** أصحاب غيلان بن مروان الدمشقى المكنى بأبى مروان.

عدهـا الأشعرى فرقة، وهذه الغيلانية لها طابعها الخاص والمميز لها فى بيان مسائل الإيمان، فهم يقسمون المعرفة إلى قسمين، معرفة أولى ويقصدون بها المعرفة الفطرية لدى المرء بأن للعالم صانعاً، ولنفسه خالقاً ويقولـون هذه من فعل الله وخلقه فى الإنسان ومن ثم فليست من الإيمان، ومعرفة ثانية: ويقصدون بها المعرفة المكتسبة كالعلم بأن صانع العالم وخـالق الـنفس ليس بإثنين ولا أكثر، وكالعلم بالنبى وبما جاء به من عند الله[٢].

وقـالوا: إن الإيمـان هـو: "المعـرفة الثانية بالله تعالى والمحبة، والخضـوع والإقرار بما جاء به الرسول". كما قالوا: "إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه[٣]".

ونلمـح أن إيمـان المقلد لا مكان له لدى هذه الفرقة، وكذلك أنهم يبـنون الإيمان كله على أساس عقلى محض. ولعمرى فإن الأجدر بهم أن يقولـوا: إن الإيمـان يزيد وينقص حتى يتناسب مع تفاوت البشر فى قوى الإدراك والاسـتدلال، كمـا تشم الرائحة النفاذة للفكر الاعتزالى المسيطر على هذه الطائفة.

---

(١) نفســه – صـ١٢٧.
(٢) انظر: المقالات – جـ١ – صـ٢١٧، والبغدادى: الفرق بين الفرق – صـ١٩٤، والشهرستانى – جـ١ – صـ١٢٩.
(٣) نفســه.

٤- **الشمريـــة:** هم أصحاب أبى شمر المكنى بابن مُبشَّر.

عدهـم الأشعرى فى الفرق المرجئة عامة، والبغدادى عدها ضمن فرق القدرية وقال: قال ابن مبشر:

"إن الإيمـان هـو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبما جاء من عنده ممـا اجتمعـت عليه الأمة كالصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ووطء المحارم ونحو ذلك، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده[١]".

ويقـول الشيخ البغدادى بعد هذا: "وأراد بالعقل قوله بالقدر" ونرى أن صـحة التعبير فى هذا هو القول وأراد بالعدل قوله بالقدر – فلعله خطأ مطـبعى – بـناء على ما ذكره الشهرستانى – إبان كلامه فى أبى شمر – حيـث قـال: "وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل يريد به القدر خيره وشره من العبد من غير أن يضاف إلى البارى تعالى منه شئ[٢]".

وأيضاً بناء على ما ذكره الشيخ الأشعرى فى قوله: "وحكى محمد ابـن شبيب وعباد بن سليمان عن أبى شمر أنه كان يقول: "إن الإيمان هو المعـرفة بالله والإقرار به وبما جاء من عنده ومعرفة العدل يعنى قوله فى القدر..[٣]".

كما قال الشيخ البغدادى: "وأراد بالتوحيد نفيه عن الله تعالى صفاته الأزلـية" ثـم قـال بعد هذا فى نقده لأبى شمر: "وتوحيده الذى أشار إليه تعطـيل لأنـه أراد بـه نفى علم الله تعالى وقدرته ورؤيته وسائر صفاته الأزلية"؟

ووصـل الأمر بهذه الفرقة إلى أن قالوا: "كل ذلك إيمان والعلم به إيمـان والشاك فيه كافر والشاك فى الشاك أيضاً كافر[٤]". ومقابل هذا قال

---

(١) الفرق بين الفرق – صـ١٩٣، وينظر كذلك: الأشعرى – جـ١ – صـ٢١٥، والشهرستانى – جـ١ – صـ١٢٩.
(٢) الملل – صـ١٢٩.
(٣) المقالات – جـ١ – صـ٢١٥، ٢١٦.
(٤) نفســه – صـ٢١٥.

أهـل السنة فى أبى شمر - كما يحكيه البغدادى - "إنه كافر وأن الشاك فى كفره كافر[١]".

وكمـا نـرى فهـذه الفـرقة تبنى إرجاءها على قواعد اعتزالية واضـحة، مما يجعل أهلها بحق قدرية مرجئة، وسبحان الله المقدر صاحب الصـفات العلـية الـذى لا يجب عليه شئ لا فى ملك ولا ملكوت ولا فى أرض ولا فى سماء، ولا فى دنيا ولا فى أخرى.

وبالنسـبة لمرتكب الكبيرة قالوا: إنه ليس فاسقاً مطلقاً بل فاسق فى كـذا علـى نحو مما ذهبت إليه التومنية، والذين كانوا يقولون إنه فسق فى كذا وتقدم ذكر مقولتهم.

٥- الشـبيبية: هم أصحاب محمد بن شبيب البصرى، وعدها الأشعرى فرقة.

قالوا: "إن الإيمان، الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شئ والإقـرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسله[٢]" و "وبجميع ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون من الصلاة والزكاة والصيام والحج وكل ما لم يختلفوا فيه[٣]".

كمـا قـالوا: "إن الإيمـان يتبعض ويتفاضل الناس فيه والخصلة الواحـدة مـن الإيمـان قد تكون بعض الإيمان وتاركها يكفر بترك بعض الإيمـان ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة كله[٤] ويذكر الأشعرى أن ابن شبيب كـان يـزعم: "أن مرتكبـي الكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسله المقريـن بـه وبرسله مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون بما معهم من فسق[٥]".

والـناظر لا يلمس فى هذا الكلام سمة اعتزالية واضحة حيث إنهم لم يدخلوا فى خصال الإيمان شيئاً من الإيجاب العقلى أو العدل، أو التوحيد كمـا هو الحال فيما سبق عند الشمرية مثلاً كما نلاحظ كذلك أنهم يعطون

---

(١) الفرق بين الفرق - صـ١٩٤.
(٢) المقالات - جـ١ - صـ ٢١٨ .
(٣) الفرق بين الفرق - صـ١٩٤ .
(٤) جاء فى النسخة المطبوعة التى اعتمدنا عليها "ولا يكون مؤمناً بإصابة كله" وهنا خطأ مطبعى واضح صحته كما ذكر واعتمدنا على التصحيح بما ذكر فى كتاب المقالات - جـ١ - صـ٢١٨ "ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة الكل".
(٥) المقالات - صـ٢١٨، ٢١٩.

مرتكـب الكبـيرة حكماً بأنه مؤمن فاسق وهذا مثل ما يقول به أهل السنة وإلا فمـاذا يفهم من قول ابن شبيب الذى سقناه الآن "مؤمنون بما معهم من إيمان فاسقون بما معهم من فسق".

والإمامـان الأشـعرى، والـبغدادى لـم ينسـبا - فـى كتابيهما المتخصصـين اللذيـن معنا - شيئاً إلى ابن شبيب ينسبه إلى القدرية اللهم سـوى إدخاله عند البغدادى فى قائمة القدرية ولكن الإمام الشهرستانى له موقف آخر. فهو عندما ذكر أن الثوبانية يقولون فى بنود الإيمان عندهم - "وبكـل ما لا يجوز فى العقل إلا أن يفعله" ذكر أن من القائلين بهذا محمد بن شبيب - كما ذكر محمد بن شبيب مع غيلان، وأبى شمر، وصالح قبه، وآخرين ثم قال فيهم: والجماعة الذين عددناهم اتفقوا على أن الله تعالى لو عفا عن عاص فى القيامة عفا عن كل مؤمن عاص هو فى مثل حاله، وإن أخـرج من النار واحداً أخرج من هو فى مثل حاله[١]". فهذا قول اعتزالى واضـح لولاه لكان لنا من ابن شبيب رؤية أخرى. مع مراعاة أن الأقوال بوجـوب الصلاح والأصلح، أو العدل، أو نفى الصفات الأزلية، وما شابه هذا، مردود عليها جميعاً فى كتب علم الكلام فليرجع إليها.

---

(١) الملل - جـ١ - صـ١٢٧.

أبو حنيفة والإرجاء

لقد تردد أن أبا حنيفة - رحمه الله - من القائلين بالإرجاء، فما حقيقة هذا؟

إجابة على هذا السؤال نعرض ما ذكره بهذا الخصوص الأئمة الثلاثة: الأشعرى، والبغدادى، والشهرستانى وبعد هذا ما ذكره أبو حنيفة فى مسألة الإيمان خاصة، فنقول:

أولاً: الإمام الأشعرى:

لقد عد الإمام الأشعرى الإمام أبا حنيفة وأصحابه ضمن الفرق المرجئة وجعلهم مع غسان المرجئ فى كفة واحدة وأسند إليهم بنصه أنهم: "يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله، والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول، والإقرار بما جاء من عند الله فى الجملة دون التفسير".

بعد هذا حكى رواية عن أبى عثمان الأدمى جاء فيها ما يلى: "اجتمع أبو حنيفة وعمر بن أبى عثمان الشمزى بمكة فسأله عمر فقال له: أخبرنى عمن يزعم أن الله سبحانه حرم أكل الخنزير غير أنه لا يدرى لعل الخنزير الذى حرمه الله ليس هى هذه العين فقال: مؤمن فقال له عمر: فإنه قد زعم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنه لا يدرى لعلها كعبة غير هذه بمكان كذا فقال هذا مؤمن. قال: فإن قال أعلم أن الله قد بعث محمداً وأنه رسول الله غير أنه لا يدرى لعله هو الزنجى، قال هو مؤمن" يقول الشيخ الأشعرى بعد هذا معلقاً: ولم يجعل أبو حنيفة شيئاً من الدين مستخرجاً - إيماناً[1].

ثانياً: الإمام البغدادى:

لم ينسب أبا حنيفة إلى الإرجاء ورد على زعم "غسان" الذى قال فيه : إن قوله : الإيمان يزيد ولا ينقص محاكٍ لقول أبى حنيفة - مبينا أن هذا غلط حيث إن أبا حنيفة كان يقول: الإيمان لا يزيد ولا ينقص[2].

---

(١) بنظر: المقالات - جـ١ - صـ٢٢١.

(٢) الفرق بين الفرق - صـ١٩١، ١٩٢.

ثالثاً: الإمام الشهرستانى:

هو الآخر لم ينسب أبا حنيفة إلى الإرجاء وذكر الرواية السالفة - عند الأشعرى - والتى تحكى تساؤلات عمر بن عثمان - إلى غسان الكوفى وعلق عليها بقوله:

"ومن العجيب أن غسلن كان يحكى عن أبى حنيفة - رحمه الله - مثل مذهبه ويعده من المرجئة ولعله كذب كذلك عليه" وبهذا يفتح الشهرستانى الباب لاحتمالية أن يكون غسان له كذبات أخرى غير هذا تقول بها على أبى حنيفة واستطرد الشهرستانى بعد هذا قائلاً:

"لعمرى كان يقال لأبى حنيفة وأصحابه مرجئة أهل السنة - ثم يعلل - رحمه الله - لظاهرة عد أبى حنيفة من جملة المرجئة بقوله: "لعل السبب فيه أنه لما كان يقول الإيمان "هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص": ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان والرجل مع تخريجه فى العمل كيف يفتى بترك العمل؟ وله سبب آخر؛ وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا فى الصدر الأول - والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم فى القدر مرجئاً. وكذلك الوعيدية من الخوارج فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقى: المعتزلة والخوارج والله أعلم[1]".

اتضح من ثنايا هذا الكلام أشياء من أهمها أن الإمام أبا حنيفة لم يكن مرجئاً بمفهوم تأخير العمل بمعنى تركه، وأنه كان يفوض الحكم على مرتكب الكبيرة إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، بدليل موقف الوعيدية منه، وأيضاً: أنه خالف القدرية فى نظرتهم للقدر ومن ثم رموه بالإرجاء شأنهم مع كل من خالفهم.

أضف إليه أنه عندما عرف الإيمان أنه التصديق بالقلب قد خرج عن تعريف الإيمان عند المحدثين فالمشهور عندهم أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح واحتمالية رميه رضى الله عنه بالإرجاء .. من بعض المحدثين - أمر قائم وارد.

هذا: ولقد جاء فى الفقه الأكبر لأبى حنيفة قوله: "والإيمان هو الإقرار والتصديق" ويشرح الملا على قارى هذا بقوله: "الإقرار أى بلسانه بالتحقيق والتصديق أى بالجنان وفق التوفيق وتقديم الإقرار للإشعار بأنه

---

(١) الملل - جـ١ - صـ١٢٧.

الأول في مقام الإظهار وإن كان الثانى هو المبدوء به فى حال الاعتبار[١]".

وينقل شارح الفقه الأكبر المذكور عن الإمام أبى حنيفة قوله فى كتابه الوصية الذى جاء فيه: "الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان والإقرار وحده لا يكون إيماناً لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين وكذلك المعرفة وحدها أى مجرد التصديق لا يكون إيماناً لأنها لو كانت إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين، قال الله تعالى فى حق المنافقين: "**والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**"[٢]. أى فى دعواهم الإيمان حيث لا تصديق لهم، وقال في حق أهل الكتاب: "**الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم**"[٣][٤].

وبهذا تضيق الفجوة بين الإمام الأعظم وبين جمهور المحدثين فى مسألة الإيمان لتصل إلى نقطة واحدة هى العمل بالجوارح الذى يعده المحدثون من عناصر الإيمان الثلاث.

بينما يقول - رحمه الله - والمؤمنون مستوون فى الإيمان وفى التوحيد يتفاضلون فى الأعمال"[٥].

ويشرح هذا فيقول: "العمل غير الإيمان والإيمان غير العمل بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل من المؤمن ولا يجوز أن يقال يرتفع عنه الإيمان؛ فإن الحائض ترتفع عنها الصلاة ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنها الإيمان أو أمر لها بترك الإيمان وقد قال لها الشارع: دعى الصوم ثم اقضيه ولا يصح أن يقال: دعى الإيمان ثم اقضيه ويجوز أن يقال: ليس على الفقير زكاة ولا يجوز أن يقال ليس على الفقير إيمان"[٦].

---

(١) صـ٨٥، على الفقه الأكبر، والملا قارى هو على بن سلطان محمد القارى المتوفى سنة ١٠١٤هـ والشرح طبع ونشر دار الكتب القديمة بكراتشى باكستان.

(٢) سورة المنافقون – آية رقم ١.

(٣) سورة البقرة – آية رقم ١٤٦.

(٤) على الفقه الأكبر – صـ٨٥.

(٥) الفقه الأكبر بشرح الملا على قارى – صـ٨٨، ٨٩ – ط كراتشى – باكستان.

(٦) كتاب الوصية لأبى حنيفة، نقلاً من المصدر السابق.

وفى مسألة زيادة الإيمان أو نقصانه يقول: "وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص"[١]. أما موقفه من مرتكب الكبيرة فيقول فيه: "ولا نكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة. إذا لم يستحلها ولا تزيل عنه اسم الإيمان .. ونسميه مؤمناً حقيقة ويجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير كافر[٢]، وعلى النقيض مما عليه حال معظم فرق المرجئة السالفة يقول:

"ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب، وأنه لا يدخل النار" وعلى النقيض مما عليه الوعيدية يقول: "ولا أنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً"[٣].

وهكذا وبهذا الوضوح يستبين لنا أن الإمام الأعظم رحمه الله منخرط فى سلك أهل السنة والجماعة.

أما مسألة عدم زيادة الإيمان أو نقصانه مطلقاً فلنا معها وقفة إن شاء الله تغالى فى فقرة "التعليق العام" الآتية بعده.

---

(١) الفقه الأكبر – صـ٨٧.

(٢)،(٣) نفسه – صـ٧١-٧٦.

تعليق عام

المعروف أن البذور الأولى للمرجئة ظهرت مع وقوع الخلاف بين الإمام على رضى الله عنه وبين معاوية ابن أبى سفيان رضى الله عنهما، حيث اعتزلت عصبة من الصحابة الخلاف وأرجأت الأمر فيه إلى الله، وبعضهم لما تبين له الأمر بعد مقتل عمار بن ياسر - رضى الله عنهما - ترك الإرجاء وقاتل فى صفوف على رضى الله عنه.

وبذا يفهم الإرجاء وقتها على أنه تفويض الأمر إلى الله مع اعتزال القتال لعدم تبين الحق بدليل أنه لما تبين من وجهة نظر بعضهم تركوا الإرجاء بمفهومه هذا واشتركوا فى القتال.

وأما الانطلاقة الأساسية للمرجئة فقد كانت فى حكم مرتكب الكبيرة والذى ظهر فى زمن الإمام الحسن البصرى - رضى الله عنه - ومع هذا فقد لاحظنا أن بعض الفرق المرجئة قد انطلقت من مسألة الإيمان وعدم اعتبار العمل ولم تعط هذه القضية الأم - حكم مرتكب الكبيرة - الاهتمام البالغ كما اتضح من خلال نقل أئمتنا الذين أرخوا لهذه الفرق مما يدعونا إلى القول بما يلى:

أولاً: إن الوصف بالإرجاء لم تنله الفرق المرجئة بدرجة واحدة من خلال قاسم مشترك يجمعها ومعه مميز آخر بمثابة الفصل مع جنسه. بل كان هناك أكثر من سبب لمفهوم الإرجاء واستحقاق الوصف به بحيث أخذت كل فرقة بما لم تأخذ به الأخرى.

فمنهم من كان مرجئاً باعتبار موقفه من مرتكب الكبيرة، ومنهم من كان مرجئاً باعتبار موقفه من الإيمان والعمل - كما أشار إليه الشيخ البغدادى فى قوله السالف: وإنما سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، ومنهم - كما أشار الشهرستانى - من كان مرجئاً باعتبار تأخير درجة على إلى الدرجة الرابعة[1]، مع مراعاة أن أحداً من الأئمة الثلاثة لم يذكر نماذج لهذا النوع من الإرجاء وعليه فأهل السنة جميعاً داخلون فى هذا حيث إن ترتيب أفضلية الخلفاء حيث مراتب خلافتهم أبو بكر - عمر - عثمان - على -بما يفيد أن هذا النوع غير معتبر فى الإرجاء.

(١) يراجع: الملل - جـ١ - صـ١٢٥.

ومن المرجئ من جمع بين سببين أو أكثر مما ذكر فكان بينه وبين مرجئ مثله عموم وخصوص مطلق، أو عموم وخصوص وجهى.

ثانياً: إن الإمام البغدادى عندما حصر أقوال الأمة فى حكم مرتكب الكبيرة ذكر أقوال الخوارج، من أزارقة، وصفرية، وإباضية، وذكر قول المعتزلة ولم يبين رأى المرجئة فى هذا ودخل المرجئة ضمناً فى قوله: " وأكثر الأمة أن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلة من الله تعالى ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا ينفى عنه اسم الإيمان".

اذاً، فهو مؤمن بمعرفته فاسق بكبيرته، ولعل الشيخ البغدادى بقوله: "أكثر علماء الأمة دون قوله وباقى علماء الأمة يوحى بأن المرجئة فى هذا لهم مواقف لا موقف واحد ولذا لم يتعرض لمقولة واحدة تجمعهم أو يمكن جمعها على نحو ما هو موجود عند الخوارج حيث حصر أقوالهم فى هذه المسألة فى ثلاثة آراء لثلاث فرق منهم.

والذى يرجح هذا الفهم - فيما أرى - أنه فى بيان أصناف المرجئة لم ينطلق من هذه القضية الأم ولكنه انطلق من مسألة الإيمان والعمل مضافاً إليها طبيعة الإيمان بالقدر فأنتج الأصناف الثلاثة عنده قدرية مرجئة، جهمية مرجئة، مرجئة خالصة.

أما الإمام الأشعرى فإنه ساق عبارة - فى مقام بيانه لرأى المرجئة فى حكم مرتكب الكبيرة - قال فيها: "وكان محمد بن شبيب وسائر من قدمنا وصفه من المرجئة يزعمون أن مرتكبى الكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسله المقرين به وبرسله مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون بما معهم من الفسق[1]".

والعجيب أن الذين قدمهم الإمام الأشعرى قبل عبارته هذه هم: الجهمية، والصالحية، والشمرية، والغيلانية، والثوبانية، واليونسية.

والاستقراء الواقعى لأقوال هذه الفرق من خلال ما ذكرناه فى الموضوع يجعل لهذه العبارة ندرة وغرابة فهى تصرح - كما فهمت منها - بأن المرجئة الذين تقدم ذكرهم عنده - وبيناهم الآن،

(١) الملل - جـ١ - صـ٢١٨، ٢١٩.

مـــع ابن شبيب يقولون: إن مرتكب الكبيرة مؤمن فاسق، وليس حال فرق الخوارج كذلك.
فمـــنهم من حكم عليه بالإيمان مطلقاً، فهو مؤمن غير فاسق، ومنهم مـــن قيد الفسق فقال: هو مؤمن ولكن فسق فى كذا، ومنهم من قال مؤمـــن فاسق فى كذا أى فى الكبيرة التى ارتكبها خاصة وليس فسقاً مطلقاً كما بيناه فى الموضوع، فليتأمل.
وأما فى الآخرة: فبعضهم قال ما دام مؤمناً فلا يعذب مطلقاً، ومنهم من قال يعذب بلهيب جهنم دون الوقوع فيها ومنهم من قال يعذبون فى النار على قدر ذنوبهم ثم يخرجون منها.

ثالثاً: ما يشاع من أن المرجئة مطلقاً يقولون لا تضر مع الإيمان معصية ولا تـــنفع مـــع الكفر طاعة ليس على إطلاقه فقد اتضح لنا أن من المرجئة من يقولون بتعذيب مرتكب الكبيرة وبعضهم يفهم من لازم مذهبهم ما يفيد بهذا القول المشهور، لا تضر مع الإيمان معصية.."

رابعـــاً: مـــا يشـــاع من أن المرجئة يقولون: الإيمان فى القلب ولا يضر الظاهر حتى لو تهود أو تنصر يحتاج إلى دقة علمية حيث إن الذى قـــال بهـــذا هم الجهمية - كما أسلفنا - ووصل الأمر عندهم إلى أن الجـــاحد بلسانه للإيمان يظل مؤمناً، أما الصالحية فقالوا - كما مر - قـــول القـــائل: إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر".

خامســـاً: لقـــد تبين من خلال عرض الموضوع عند فرقة الثوبانية أنهم يجعلـــون الجواز وعدمه العقليين من خصال الإيمان، وأنهم يجعلون الإيمـــان بـــالعدل، وبالتوحيد كذلك. أضف إلى هذا أن الشهرستانى صـــرح بأن القدرية المرجئون أمثال - غيلان، وابن شبيب وصالح قبه، قد أخذوا بمقالة ثوبان، وأنهم جميعاً - بما فيهم ثوبان - كانوا يقولون بوجوب العدل على الله، وبتخليد مرتكب الكبيرة فى النار[1].

(١) يراجع: الملل - جـــ١ - صـــ١٢٧.

وهـــذا يجعلنا نقول: إن الثوبانية إلى القدرية المرجئة أقرب منه إلى المرجئة الخالصة، والشيخ البغدادى عدها من المرجئة الخالصة بناء علـــى أنهـــم لم يقولوا بنفى القدر، وهنا نتساءل إذا لم يقل أحد بنفى القدر ولكنه اعتنق الأصول الخمسة للمعتزلة مع إرجائه للعمل فهل يقال: إنه مرجئ خالص؟

سادســـاً: تحت عنوان رجال المرجئة يذكر الشهرستانى أن الإرجاء نقل عـــن الحسن ابن محمد بن على بن أبى طالب وجماعة آخرين يقول فـــيهم: وهـــؤلاء كلهـــم من أهل الحديث لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة، ولم يحكموا بتخليدهم فى النار خلافاً للخوارج والقدرية[1]، فلقد أخرجهم من دائرة الخوارج والقدرية ولم يصرح بإخراجهم من دائـــرة المرجـــئة علمـــاً بأن كونهم لم يكفروا أصحاب الكبائر ولم يحكموا بتخليدهم بجعلهم فى دائرة أهل السنة، وهو الأليق بحالهم.

ســـابعاً: لقـــد اتضح من خلال عرض الموضوع - أن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - برئ كل البراءة من القول بالإرجاء بمعنى عدم اعتبار العمـــل أو بمعنى أن المعاصى لا تضر مع الإيمان أو بمعنى تأخير الحكم على مرتكب الكبيرة، وذلك من خلال أقواله نفسها ونقول مع الإمـــام الشهرستانى إن الرجل أحد الأئمة المجتهدين فى الفقه وفى المسائل العملية التعبدية فى الشريعة الإسلامية، فكيف يفتى بعد هذا بترك العمل وعدم اعتباره.

أمـــا القـــول بـــأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فإن الملا على قارى رحمه الله فى شرحه على الفقه الأكبر يقول: لا يزيد ولا ينقص أى مـــن جهة المؤمن نفسه لأن التصديق إذا لم يكن على وجه التحقيق يكـــون فى مرتبة الظن والترديد، قال الله تعالى: "**وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا**"[2]، فالتحقيق أن الإيمان - كما قال الإمام الرازى - لا يقبل الزياة والنقصان من حيثية أصل التصديق لا من جهة اليقين فـــإن مراتـــب أهلهـــا مختلفة فى كمال الدين كما أشار إليه سبحانه

(١) الملل - جـــ١ -صـــ١٣٠.
(٢) سورة النجم - آية رقم ٢٨.

وتعالى بقوله: "**وإذ قال إبراهيم رب أرنى كيف تحى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى**"(١)، فإن مرتبة عين اليقين فوق مرتبة علم اليقين .. وعلى هذا فالمراد بالزيادة والنقصان القوة والضعف فإن التصديق بطلوع الشمس أقوى من التصديق بحدوث العالم وإن كانا متساويين فى أصل تصديق المؤمن بربه - ونحن نعلم قطعاً أن إيمان آحاد الأمة ليس كإيمان النبى - صلى الله عليه وسلم - .. قال الإمام الأعظم - رحمه الله - فى كتابه الوصية: "ثم إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنه لا يتصور زيادة الإيمان إلا بنقصان الكفر ولا يتصور نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر .. والعاصون من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، كلهم مؤمنون حقاً وليسوا بكافرين" فأشار الإمام الأعظم بهذا الكلام إلى أن العصيان لا ينافى الإيمان كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .. "**وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا**"(٢)، معناه إيقاناً أو مؤول بأن المراد .. بزيادة المؤمنين به أى بالقرآن، وأما قوله صلى الله عليه وسلم، لما سئل هل الإيمان يزيد وينقص؟ قال: "**نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه النار**" فمعناه أنه يزيد باعتبار أعماله الحسنة حتى يدخل صاحبه الجنة دخولاً أولياً وينقص بارتكاب الأعمال السيئة حتى يدخل صاحبه النار أولاً ثم يدخل الجنة بإيمانه آخراً .. على أن التصديق من الكيفيات النفسية للإنسان وهى تقبل الزيادة والنقصان باعتبار القوة والضعف فى مراتب اليقين ثم الطاعة والعبادة ثمرة الإيمان(٣).

وأما القول بأن مرتكب الكبيرة أمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه فهذا هو المفهوم من القرآن والسنة، قال تعالى: "**إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم**"(٤).

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٦٠.
(٢) سورة الأنفال – آية رقم ٢.
(٣) شرح الملا على قارى على الفقه الأكبر –صـ٨٧، ٨٨.
(٤) سورة المائدة – آية رقم ١١٨.

وعن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - وكان شهد بدراً وهو أحد النقباء ليلة العقبة - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال وحوله عصابة من أصحابه "**بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا فى معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه**". فبايعناه على ذلك(١).

ولعمرى لو أن المرجئة وقف حالهم عند هذا القول النبوى الكريم "**فهو إلى الله**" ولم يتقولوا فى الإيمان والعمل على نحو ما قالوا لكفونا كأمة واحدة مؤتة المعاناة من الأقوال الخارجة والمقطعة لأوصال الأمة التى أرادها الله خير أمة أخرجت للناس مأمورة بالاعتصام بكتابه منهية عن التفرق "**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**".

وفى الختام:

نصلى ونسلم على سيدنا ورسولنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه.

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

---

(١) رواه البخارى ومسلم – يراجع اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان – جـ٧ – صـ١٩٠، ١٩١ – ط دار الحديث بمصر – سنة ١٩٨٦م.

أهم المراجع

١- القرآن الكريم .
٢- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان .
٣- الأنساب للسمعاني .
٤- جوانب التفكير في العقيدة الإسلامية أ.د/ يحيى هاشم فرغل
٥- الفرق بين الفرق للبغدادي
٦- الفقه الأكبر للإمام أبى حنيفة شرح ملا على قارئ
٧- مقالات الإسلاميين للأشعري
٨- الملل والنحل للشهرستاني